بيان وفد الجزائر
أمام اللجنة السادسة
الدورة الثمانون للجمعية العامة للأمم المتحدة
حول " الحماية الدبلوماسية "
البند 82 من جدول الأعمال
نيويورك، 23 اكتوبر 2025
-----0-----

السيد الرئيس،

أشكركم على إتاحة الكلمة، ويسر وفد بلادي أن يتقدم بخالص الشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره المتعلق بموضوع الحماية الدبلوماسية الوارد في الوثيقة A/80/280 وإلى لجنة القانون الدولي على أعمالها القيمة في هذا المجال، ولا سيما إعداد مشاريع المواد المتعلقة بالحماية الدبلوماسية التي اعتمدتها اللجنة في عام 2006، والتي احاطت بها الجمعية العامة علما بموجب قرارها 67/62.

يؤكد وفد بلادي أن موضوع الحماية الدبلوماسية يكتسي أهمية بالغة في العلاقات بين الدول، إذ يكرّس مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي، يتمثل في حماية الدولة لحقوق رعاياها الذين تعرضوا لأضرار نتيجة أفعال غير مشروعة دوليا صادرة عن دولة أخرى، وذلك ضمن الحدود التي يجيزها النظام القانوني الدولي وفقا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

السيد الرئيس،

ترى الجزائر أن ممارسة الحماية الدبلوماسية ينبغي أن تتم بشكل منسجم مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بعيدا عن أي استخدامات سياسية أو إنتقائية. وفي هذا الصدد، تعرب بلادي عن قلقها إزاء بعض الممارسات التي تستعمل فيها الحماية الدبلوماسية كوسيلة للضغط السياسي على دول أخرى، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي أو إصدار أحكام لأغراض سياسية، وهي ممارسات تتعارض مع روح العدالة ومبادئ القانون الدولي.

كما تلاحظ الجزائر بالنظر الصلة الوثيقة بين موضوع الحماية الدبلوماسية وموضوع مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا، وتدعو اللجنة السادسة إلى العمل على موائمة مشاريع المواد ذات الصلة بهاذين الموضوعين، بما يسهم في تطوير القانون الدولي وتوحيد قواعده في هذا المجال.

وفيما يتعلق بإمكانية إعداد اتفاقية استنادا إلى مشاريع المواد المتعلقة بالحماية الدبلوماسية، ترى الجزائر أنه على الرغم من أهمية مواصلة تدوين القانون الدولي وتطويره تدريجا، فإن الظروف الراهنة لا تزال تفتقر إلى توافق واسع في الآراء بشأن اعتماد مثل هذه الاتفاقية. ويرى وفد بلادي أن الأولوية ينبغي أن تعطى لتعزيز التفاهم المتبادل وتعزيز وبناء أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء، تمهيدا لأي خطوة لاحقة نحو تقنين هذه المسألة في صك دولي ملزم.

السيد الرئيس،

وفي الختام ، يؤكد وفد بلادي مجددا التزام الجزائر الراسخ بتدوين القانون الدولي وتطويره على نحو تدريجي، لا سيما في المجالات الت تهم المجتمع الدولي بأسره, كما تؤكد الجزائر استعدادها للمساهمة البناءة في مناقشات اللجنة السادسة، والتفاعل الإيجابي مع اقتراحات الدول الأعضاء من أجل التوصّل إلى قرارات توافقية تعزز دور الجمعية العامة في تطوير القانون الدولي.